اطار التوجه العام في المنطقة، نحو التسوية السياسية، من جهة، وتمركز الجهد الاساسي للكفاح المسلح الفلسطيني داخل فلسطين المحتلة، من جهة اخرى. فقد قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد): «ان الاردن هو البوابة الرئيسية للوطن الفلسطيني، وهكذا للاتصال باكثر من مليونين من الشعب الفلسطيني يعيشون تحت الاحتلال» (**الشرق الاوسط**، ١٥/٢/١٩٨٦). بالمقابل، لا يستطيع الاردن التنصل من مسؤوليته عن وقوع الضفة الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلي، من جهة، كما لا يستطيع تجاوز قرارات مؤتمر قمة الرباط التي اقرت بوحدانية تمثيل الشعب الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية، من جهة اخرى. ويرى الاردن، حسب خطاب الملك حسين، ان قرار الرباط «جاء ليعكس اجماع الامة العربية على حل القضية الفلسطينية برمتها، وليس مجرد انهاء آثار العدوان» (**الرأي**، ٢٠/٢/١٩٨٦). ويضيف الملك «ان دمج مسألة الحقوق بمسألة الانسحاب من الارض المحتلة واشراك المنظمة... لم يبسط المشكلة، كما كان متصوراً، بل زادها تعقيداً» (**المصدر نفسه**). ولذا اعلن الملك وقف التنسيق مع «ذلك» التحرير الفلسطينية، بل وقف التنسيق مع قيادتها «ودعا الفلسطينيين الى الحوار فيما بينهم، لبلورة موقف واضح يتحركون من خلاله، لاستعادة ارضهم المحتلة، وانقاذ اهلهم الصامدين في وطنهم». وقال انه «يحترم قرار الفلسطينيين، ويرحب بأي جهة تعكس آمالهم وطموحاتهم». وركز في مقابلة مع صحيفة «نيويورك تايمز» على انه لا يدعو الزعماء العرب الآخرين الى تغيير قرارهم الذي اتخذوه عام ١٩٧٤، باعتبار م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين، لكنه يدعو الى ان تكون المنظمة على مستوى المسؤولية المطلوبة، وتعمل من أجل انقاذ الارض التي تعتبر الاولوية الاولى في العمل من اجل القضية الفلسطينية» (**الرأي**، ٢٤/٣/١٩٨٦). واوضح ذلك رئيس الديوان الملكي الاردني، مروان القاسم، بالقول: «ان الخلاف، في الحقيقة، ليس بين المنظمة والاردن، ولكن مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية» (**الشرق الاوسط**، ٢٥/٢/١٩٨٦). ومقابل اصرار سكان المناطق المحتلة على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلهم الشرعي، أشار الملك حسين، في كلمة القاها امام وفد يضم ٥٠٠ شخصية فلسطينية من الضفة الغربية، «الى ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين». ودعا مواطني الضفة الغربية الى مناقشة داخل اطار المنظمة حول الاتجاه الذي يجب عليها انتهاجه» (**القبس**، الكويت، ٦/٣/١٩٨٦).

وقد تمسك قادة منظمة التحرير الفلسطينية بالقول ان ما حصل بين الجانبين هو خلاف عارض. فقد اعرب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السائح، «عن امله في ان تتم تصفية الخلاف الاردني - الفلسطيني باسرع وقت ممكن، نظراً لما تقتضيه مصلحة الشعبين الشقيقين» (**الشرق الاوسط**، ٢٥/٢/١٩٨٦).

وحاولت مصر، من جهتها، التوسط بين الاردن والمنظمة، لرأب الصدع قبل استفحاله، فزار ياسر عرفات مصر، بعد انتهاء اجتماعاته مع الجانب الاردني في عمان، ونقل اجواء ما دار فيها الى المسؤولين المصريين. وقد اوفد الرئيس المصري حسني مبارك مدير مكتبه للشؤون السياسية، د. اسامة الباز، الى الاردن قبل يوم من اعلان الملك حسين وقف التنسيق مع المنظمة، للعمل على منع بروز الخلاف الى العلن. وصرح وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، «بان اتصالات، على اعلى مستوى، جرت بين القاهرة وعمان لتقريب وجهات النظر بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية» (**الاهرام**، ٢١/٢/١٩٨٦).

فهل كان ممكناً تلافي الخلاف الذي حصل؟

خطوط حمراء

قاتلت منظمة التحرير الفلسطينية طيلة عشرين عاماً، منذ تأسيسها حتى الآن، على كل المستويات، وبكل الوسائل، كي تحقق امرين اساسيين، هما اعتبار القضية الفلسطينية قضية شعب لا بتجزأ، وحقها في تمثيل هذا